

وزيرة التأمينات السابقة: أموال المعاشات مولت توشكى والإنتاج الإعلامي بلا عائد لأصحابها



الأحد 19 يوليو 2026 11:00 م

كشفت الدكتورة ميرفت التلاوي وزيرة التأمينات والشؤون الاجتماعية الأسبق في القاهرة خلال مداخلة هاتفية ببرنامج المصري أفندي أن أموال التأمينات مولت مدينة الإنتاج الإعلامي ومشروع توشكى دون عائد لأصحاب المعاشات بما حرم ملايين المؤمن عليهم من ثمرة مدخراتهم التي اقتطعت من أجورهم طوال سنوات العمل

وتعيد الشهادة فتح ملف سياسي وإنساني لم تغلقه حكومة السيسي رغم مرور عقود إذ يواجه أصحاب المعاشات الغلاء بتدفقات شهرية محدودة بينما تواصل الدولة جدولة حقوقهم حتى عام 2075 من دون كشف حساب علني يحدد أصل الأموال وعوائد كل مشروع والمسؤولين عن توجيهها بعيداً عن مصلحة أصحابها

تمويل بلا عائد

وبحسب التلاوي كانت أجهزة الدولة تتعامل مع مدخرات العاملين باعتبارها أموالاً بلا صاحب وكان الوزير الذي يبحث عن تمويل لمشروعه يتوجه إلى بنك الاستثمار القومي ويحصل على الأموال من دون ترتيب عائد واضح يعود إلى أصحاب المعاشات أو تمكين ممثليهم من مراقبة القرار الاستثماري

وخلال أحد اجتماعات مجلس الوزراء أبلغ رئيس الوزراء الأسبق كمال الجنزوري التلاوي بأن الحكومة استولت ليلاً على الأموال اللازمة لتنفيذ توشكى وفق روايتها وأكدت الوزيرة السابقة أنها اعترضت داخل الاجتماع لأن القرار نقل مدخرات المؤمن عليهم إلى مشروع حكومي لم يخضع لإرادتهم ولم يضمن نصيبهم من عائده

كذلك أكدت التلاوي أن توشكى لم يحقق عائداً انعكس على المعاشات وأن مدينة الإنتاج الإعلامي لم توصل أرباحاً إلى أصحاب الأموال وهو ما يحول القضية من خلاف حول أولويات الاستثمار إلى سؤال موثق عن مصير العوائد وآليات التقييم ومن وافق على توظيف الأموال بلا ضمانات لصالح المستفيدين

وفي المقابل قالت التلاوي إنها اقترحت شراء حصص في شركات حكومية ناجحة مثل الحديد والصلب ومجمع الألومنيوم حتى تمتلك صناديق التأمينات أصولاً منتجة وأشارت إلى أن نجاح هذا المسار كان يمكن أن يرفع معاشاً قيمته 500 جنيه إلى نحو 5000 جنيه بدل إبقاء أصحاب المعاشات تحت رحمة القرارات الحكومية

ومن جانبه وثق الخبير الاقتصادي أحمد السيد النجار في عام 2014 أن مجموع أموال التأمينات كان يمكن أن يبلغ 923 ملياً و400 مليون جنيه عند احتساب الديون والعوائد بصورة أكثر عدالة وطالب برقابة الجهاز المركزي للمحاسبات والنقابات وأصحاب المعاشات لمنع الفساد وضمان توجيه الاستثمار إلى أصحاب الحق

وتاريخياً مثلت أموال المعاشات مورداً رئيسياً للتمويل طويل الأجل إذ بلغت نحو 48% من الناتج المحلي في العام المالي 2004 و2005 وشكلت قرابة 30% من الأوعية الادخارية المتاحة وهو حجم يفسر اعتماد بنك الاستثمار القومي عليها لكنه لا يبرر تجريد أصحابها من العائد والرقابة

حماية دستورية معطلة

ولاحقًا أصرت التلاوي خلال عضويتها في لجنة الخمسين لإعداد دستور 2014 على إضافة نص يحسم طبيعة الأموال ويقرر أنها خاصة وليست عامة بعدما أظهر الاستخدام الحكومي السابق أن غياب الحماية الصريحة سمح للسلطة التنفيذية بمعاملة الاشتراكات كخزان تمويل مفتوح بدل اعتبارها حقوقيًا مؤجلة للعاملين

وقانونيًا نصت المادة 17 من الدستور على أن أموال التأمينات والمعاشات أموال خاصة تتمتع بحماية الأموال العامة وأن الأموال وعوائدها حق للمستفيدين منها كما ألزمت باستثمارها بأمان وإدارتها بواسطة هيئة مستقلة وهو نص يجعل أي استخدام لا يحقق مصلحة أصحابها خاضعًا للمساءلة لا للاجتهاذ السياسي

وبدوره حذر سعيد الصباغ القيادي النقابي والخبير بعلف التأمينات من بقاء الأموال في صورة صكوك واستثمارات بعيدة عن أصحاب المصلحة وطالب بأصول جيدة تدر عائداً بعد دراسات اكتوارية كما أكد أن الحكومة لا تمنح أصحاب المعاشات فضلاً لأن المدفوعات حق مصدره اشتراكاتهم وعوائدها المستحقة

وفوق ذلك شددت التلاوي على أن استثمار الأموال في البورصة خلال تلك المرحلة لم يكن آمناً بسبب عدم اكتمال القواعد المنظمة للسوق ولذلك فضلت شراء شركات عامة ناجحة تتيح أصولاً ملموسة وتدفقات ربحية يمكن تتبعها بدل تعريض مدخرات الشيخوخة لمضاربة لا يملك أصحابها قرار الدخول فيها أو الخروج منها

أما قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات رقم 148 لسنة 2019 فنظم نقل الالتزامات إلى الخزانة وسداد قسط سنوي للهيئة لكنه لم يقدم محاسبة تفصيلية منشورة لعائد توشكى أو مدينة الإنتاج الإعلامي كما لم يعلن مساراً لمساءلة أصحاب القرارات التي كشفت التلاوي اعتراضها عليها داخل مجلس الوزراء

حقوق مؤجلة حتى 2075

ومع تعديل مسار السداد حددت الدولة القسط الأول ابتداء من العام المالي 2025 و2026 بنحو 238 ملياراً و550 مليون جنيه ومدت الأداء 50 سنة حتى عام 2075 وهو ترتيب يحول حقوق أجيال قائمة من أصحاب المعاشات إلى التزام طويل يمتد بعد رحيل كثيرين ممن اقتطعت الاشتراكات من أجورهم

في هذا السياق قال الخبير الاقتصادي إلهامي الميرغني إن قانون 2019 قنن الاستيلاء على أموال التأمينات وانتقد سدادها على 50 سنة وأوضح في نوفمبر 2025 أن التعديلات تجاهلت مشكلات المعاش المبكر والعمالة غير المنتظمة وربط الزيادات بالتضخم وركزت على إعادة ترتيب الدين الحكومي

وبالأرقام نقل الميرغني تقديرات متباينة للمديونية تراوحت بين 755 مليار جنيه و923 ملياراً و400 مليون جنيه ورأى أن احتساب عائد سنوي افتراضي قدره 10% كان سيرفع بعض التقديرات إلى نحو تريليون و800 مليار جنيه بحلول عام 2021 بما كان يسمح بمضاعفة المعاشات وتمويل مزايا أوسع للمستفيدين

وإنسانياً لا تقف الخسارة عند أرقام الديون لأن كل عائد لم يصل إلى الصندوق خفض قدرة صاحب معاش على شراء الغذاء والدواء ودفع السكن بينما واصلت الحكومات عرض زيادات المعاشات بوصفها دعماً اجتماعياً رغم أن مصدر الاستحقاق الحقيقي هو أموال العاملين والعائد الذي حرموا منه

وأخيراً تقطع شهادة التلاوي الطريق على إنكار أصل الأزمة لأن وزيرة مسؤولية حضرت القرار واعترضت عليه وحددت المشروعات التي تلقت التمويل ولذلك تتحمل حكومة السيسي مسؤولية نشر حساب مستقل لتكلفة الأموال وعوائدها ومحاسبة من بددها ورد الحقوق بقيمتها الحقيقية لا ترحيلها إلى عام 2075.